تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

أحداث الساحل السوري
تداعيات الجوار والأمن القومي العراقي

د. سارة شكر أحمد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

أحداث الساحل السوري
تداعيات الجوار والأمن القومي العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. سارة شكر أحمد / عضو الهيئة التدريسية في قسم الاستراتيجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تتزايد تعقيدات المشهد السوري بفعل تفاعل القوى الداخلية وما تفرضه من تناقضات في توصيف توجه الدولة وفلسفة الحكم ضمن نطاق مرحلة انتقالية تتسم بغياب الرؤية السياسية. إذ تختلف هذه القوى في تقييم العلاقات الداخلية بحسب وزنها السياسي، وتتزايد ضغوطها نتيجة توجه الحكم نحو نمط دكتاتوري قد لا يختلف كثيراً عن النظام السياسي الذي كان تحت إدارة بشار الأسد. وبفعل التداخل مع دول المنطقة من حيث المصالح وتفاعلات الهوية والانتماء، يجد العراق نفسه في موقف حساس يتطلب تحقيق التوازن بين مصالحه الوطنية والتطورات السياسية الإقليمية. فعلى الرغم من أن بغداد ودمشق تجمعهما علاقات تاريخية ومصالح حيوية مشتركة، إلا أن العراق يتعامل بحذر مع التحولات الأخيرة في سوريا، ولا سيما بعد إعلان أحمد الشرع نفسه رئيساً مؤقتاً.

وبينما تراقب بغداد تطورات الداخل السوري عن كثب، يظل موقفها الرسمي متريثاً، ما يعكس استراتيجية قائمة على الحذر السياسي والدبلوماسي، وتجنب التسرع في اتخاذ قرارات قد تؤثر على أمنها القومي واستقرارها الإقليمي. الأمر الذي أضفى على ملف سوريا طابعاً أمنياً، خاصة بعد أن تم تكليف جهاز المخابرات الوطني بتقييم الأوضاع وترشيح الخيارات التي تتلاءم مع هذه التطورات.

وفيما يتعلق بتداعيات الأحداث السورية على العراق، لا سيما في منطقة الساحل، التي يُتوقع أن تكون لها تأثيرات كبيرة على السياسة العراقية، فقد أدت تلك الأحداث إلى تصاعد التوترات الإقليمية وارتفاع وتيرة التهديدات، وأسهمت في زيادة الضغوط على العراق والدول المجاورة. كما أثارت هواجس بشأن احتمالات تمدد مناطق الاشتباك بين الجماعات الاجتماعية من جهة، والجماعات المتطرفة من جهة أخرى، مما يُلقي بظلاله على العلاقات الدبلوماسية ويزيد من حدة النزاعات الإقليمية. ويأتي ذلك في وقت تحاول فيه الحكومة العراقية إعادة بناء علاقاتها مع الجوار الإقليمي، وقد تجلى هذا الاتجاه من خلال مشاركتها في اجتماع دول جوار سوريا، الذي يؤكد المخاوف العراقية من تداعيات أي انهيار محتمل في سوريا على الوضع الأمني الداخلي للعراق.

حدود الأمن والسلام المفقود

لا يمكن فهم موقف العراق من التطورات السورية بمعزل عن حساباته الأمنية والاستراتيجية، فبغداد تدرك أن استقرار سوريا ينعكس بشكل مباشر على أمنها الداخلي، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ضبط الحدود ومنع تسلل الجماعات الإرهابية. وخلال السنوات الماضية، تعرض العراق لهجمات متكررة من تنظيمات متطرفة استفادت من الفوضى الأمنية في سوريا، ما يجعل التنسيق الأمني بين البلدين ضرورة لا يمكن إغفالها، خصوصاً في ظل التصعيد المستمر بين الجماعات المتطرفة، وغياب ضابط أمني لسلوكها.

مع استمرار النزاع في سوريا وتزايد التهديدات الأمنية على حدود العراق، أصبحت الحكومة العراقية أكثر قلقاً بشأن الحفاظ على الاستقرار الأمني في مناطقها الحدودية، حيث إن الاشتباكات بين جماعات مسلحة ومجموعات موالية للنظام في الساحل السوري قد تتسبب في تدفق المقاتلين والمعدات العسكرية عبر الحدود، مما يزيد من المخاوف بشأن تسلل الجماعات المسلحة مثل «داعش» أو جماعات أخرى تُهدد استقرار العراق.

ناهيك عن طبيعة منطقة الساحل من الناحية العملياتية، إذ تضم قوات روسية وإيرانية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاحتكاك بين الجماعات المتقاتلة والقوات الأجنبية، لا سيما إذا ما أُخذ في الحسبان احتمال استغلال جماعات مثل «داعش» أو «هيئة تحرير الشام» لحالة الفراغ الأمني في تلك المناطق لتنفيذ هجمات تُسهم في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي.

وضمن هذا الإطار، صرّح وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين في بيان رسمي قائلاً: «تتابع وزارة الخارجية بقلق بالغ التطورات الأمنية الجارية في سوريا وما تنطوي عليه من تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن موقف العراق ثابت في الدعوة إلى ضرورة حماية المدنيين وتجنيبهم ويلات النزاع.“

وفي السياق نفسه، أكد وزير الخارجية أن الاجتماع الأخير ناقش آليات التعاون في مجال مكافحة إرهاب تنظيم «داعش»، وبناء أدوات عملية تستند إلى المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية لمحاربة التنظيم. كما حذر من أن استمرار وجود تنظيم داعش يُشكل تهديداً مباشراً لأمن العراق والمنطقة، مشدداً على ضرورة توفير الدعم الإقليمي والدولي في مواجهته، وعلى أهمية تبادل المعلومات الاستخبارية بين دول جوار سوريا. كذلك أشار إلى

أهمية فتح حوار شامل بين مختلف المكونات السورية كخطوة أساسية لتحقيق الاستقرار المستدام في البلاد.[1]

ومن الملاحظ أن دول جوار سوريا كانت حريصة على الاستفادة من مخرجات الاجتماع، كلٌّ بحسب أولوياته الأمنية والاستراتيجية؛ إذ يسعى الأردن إلى طيّ صفحة تهريب المخدرات عبر حدوده، بينما تركز لبنان على إنهاء مشكلة تهريب السلاح، في حين يشعر العراق بمخاطر حقيقية ناتجة عن نشاط تنظيم داعش الإرهابي وتصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة، ولذلك عليه أن يقدم المبادرات ويقودها لتعزيز التعاون الأمني مع سوريا ولا سيما أن هناك ملفات مشتركة تدفع الطرفين للتقارب وهي تأمين الحدود ومحاربة تنظيم داعش». ومن ثم، فإن المخاوف المشتركة لدى دول الجوار الإقليمي لسوريا تتعلق بانتشار الجماعات المتطرفة، وعدم قدرة أي نظام جديد على بسط السيطرة الكاملة على هذه الجماعات، الأمر الذي قد يدفع بعض هذه الدول إلى اعتبار سوريا عمقاً دفاعياً استراتيجياً لحماية أمنها القومي.

وبما أن الوضع الميداني في سوريا لا يستند إلى خطط أو استراتيجيات مستقبلية واضحة، فإنه لا يزال قائماً على مبدأ الفعل ورد الفعل، وهو ما تستغله القوى الخارجية لتعزيز نفوذها وهيمنتها على مجمل الخيارات الداخلية للنظام السوري الجديد. ومن المرجح أن تستمر الجماعات المسيطرة على الحكم في انتهاج سياسة الازدواجية في التعاطي مع التدخلات الخارجية، باعتبارها انعكاساً طبيعياً للتغير الحاصل في موازين القوى الدولية المؤثرة على الساحة السورية.

ويُلاحظ أن النظام السوري يفتقر إلى رؤية سياسية واضحة لإدارة الدولة، فضلاً عن وجود اختلالات تنظيمية بين مؤسساته، وعدم اقتناع بعض القوى والفئات السياسية بالاستحقاقات الجديدة. كل ذلك يزيد من احتمالات استمرار الفوضى، ويجعل من المشهد السياسي والأمني في سوريا مرشحاً لمزيد من التعقيد في ظل هذه المؤشرات.

ووفقا لرؤية ألكسندر دوغين فإن «القتال بين الفصائل المتناقضة سيبدأ، والمجتمع المدني السوري والأقليات كلّهم مهددون، وستحدث أشياء مروعة في سوريا، ولم تعد لدينا القدرة على مساعدة الشعب السوري، لقد فعلنا كل ما بوسعنا، وعلينا أن نقبل الضربة باعتبارها ضربة، والألم باعتباره ألماً، والخسارة باعتبارها خسارة، هذا هو الجانب المأساوي من الوجود، ولكن يجب أن نتعلّم جميعاً من هذه المأساة، أعتقد أنّ الهزيمة الحتمية

1. بغداد تحث دمشق على تجنب التصعيد العسكري: انقسام سياسي حول أحداث الساحل السوري، https://com.aawsat

للعولميين بأجندتهم المعادية للإنسانية والدافع إلى الهيمنة العالمية لن تتسارع إلا من خلال مثل هذه الحلقات» [2]. ويمكن ملاحظة طبيعة الرؤية الروسية التي أخذت أبعاداً متباينة عن موقفها السابق بخصوص سوريا مما يعني أن استراتيجيتها لن تتجه نحو مزيد من الاستنزاف في سوريا، بل ستحاول تعويض ذلك في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، فإن تصاعد الأزمات الإنسانية في سوريا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تدفق اللاجئين نحو العراق، لاسيما إلى المناطق الحدودية، ما يفرض ضغوطاً إضافية على الحكومة العراقية فيما يتعلق بتوفير الدعم الإنساني والخدمات الأساسية لهؤلاء اللاجئين. كما يسهم هذا التدفق في تعقيد المشهدين السياسي والاقتصادي داخل البلاد، إذ إن الالتصاق الجغرافي بين العراق وسوريا يوفر بيئة خصبة لنشوء بؤر توتر يمكن أن تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي، وتترك انعكاسات خطيرة على الأمن القومي العراقي.

طوئفة الصراع: تشكيل لمظهر التفاعل في جوار سوريا

أعادت الأزمة الأمنية السورية إلى الأذهان أعمال العنف ذات الطبيعة الإثنية والطائفية التي ضربت العراق بعد عام 2003، فقد أسهمت المشاكل الأمنية الأخيرة في تقويض الاستقرار، إذ ينظر البعض إلى التطورات الأخيرة بوصفها تحركات من «فلول» نظام بشار الأسد لضرب الاستقرار، ويرى آخرون أنها أحداث تقع على خلفية عدم قدرة النظام الجديد على ضبط الأوضاع، وربما تأجيجها لحسابات سياسية.

أظهرت أحداث التصعيد الطائفي في سوريا بين الجماعات العلوية والمجموعات المعارضة تصوّرات واضحة عن طبيعة الخلافات القيمية التي تحكم العلاقات الاجتماعية، إذ من الصعب استبعاد الخلفيات الفكرية والأيديولوجية عن سلوك الجماعات الاجتماعية وتوجهاتهم في الداخل السوري، مما يعزز المواقف الطائفية في مناطق جوار سوريا أيضاً. ويمكن لبعض الجماعات السياسية أو الطائفية في مناطق الجوار السوري أن تدفع باتجاه تحالفات أو خصومات بناءً على التوترات الطائفية في سوريا، فإن تخلخل الأوضاع الأمنية في سوريا قد تكون له تداعياته الخطيرة على أوضاع العراق بشكل خاص، وهذا ما حدث بالفعل بظهور جماعات مسلحة قامت بالاعتداء على عمال سوريين مقيمين في العراق. إلا أن رئاسة الوزراء العراقية أصدرت على الفور بياناً إعلامياً بشأن هذا الاعتداء، وتم تشكيل

2. ألكسندر دوغين: إسقاط الأسد فخّ نصبه بايدن لترامب، على الموقع الالكتروني: https://www.asasme-dia.com/81623

فريق أمني لملاحقة من يرتكب هذه الأفعال غير القانونية. ويُعدّ هذا الإجراء من الناحية الدبلوماسية تعزيزاً لصورة الدولة ومنعاً للتوترات التي يمكن أن تحدث بين الشعبين، لوجود امتدادات اجتماعية وعلاقات عائلية بين الدولتين.

وعليه، فإن على العراق أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعامل المباشر والإيجابي مع سوريا ضمن حدود المصالح المشتركة، وما تفرضه التهديدات والمخاطر من ضرورات. فالجوار الجغرافي وقنوات الاتصال الإقليمية، التي قد تُحفّز الجماعات المترابطة فكرياً، لا تزال تُشكّل تهديدات محتملة للأمن القومي العراقي، فضلاً عن الجماعات المتطرفة التي قد تجد في سوريا نموذجاً للاستهداف السياسي والأمني، وهو ما قد يؤدي في جميع الحالات إلى تشكيل خارطة جديدة للصراعات الداخلية في المناطق التي تُعدّ أكثر خطورة من حيث مؤشر التطرف.[3]

إن مسار التحول السياسي في سوريا يمكن أن يُسهم في تخفيف حدة التداعيات الأمنية والسياسية على دول جوارها، فالديمقراطية قد تُقلّل من تصاعد الطائفية وتضمن للمواطنين حقوقاً أكبر. غير أن هذا المسار يبقى مرتبطاً بالسياسات الحكومية التي سيتبناها النظام خلال المرحلة الانتقالية، والتي ما تزال تفتقر إلى رؤية سياسية واضحة لبناء الدولة بعد إزاحة بشار الأسد.

سوريا وإعادة تشكيل محاور التفاعل الإقليمي

شكّلت سوريا، بحكم موقعها الاستراتيجي، مسرحاً لتسابق نفوذ الدول الفاعلة في المنطقة، الأمر الذي جعلها عرضة لأعمال العنف والصراعات، ومسرحاً لتبادل الأدوار والنفوذ. فقد أدّت سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي السورية، وبشكل مفاجئ وسريع، إلى بروز محورين؛ شكّل المحور الأول ثلاث دول فاعلة قد ترسم مستقبل سوريا، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني، وتركيا، التي دخلت الصراع وكانت لاعباً مهماً وذات دور حاسم، بفعل ما قدمته لجماعات المعارضة المسلحة خلال السنوات الأخيرة من تدريب وتسليح وتخطيط، إضافةً إلى متابعتها لمسار التحول السياسي داخل سوريا بعد تغيير النظام.

3. علي فارس حميد، التطرف وإعادة تشكيل نظرية الحكم في الشرق الأوسط: رؤية في تطورات المشهد السياسي والأمني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025.

أما دول المحور الثاني فهي كل من إيران وروسيا، التي أخذ نفوذها في الأراضي السورية يتقهقر ويخفت شيئاً فشيئاً. إذ كان ولا يزال الصراع بين المحورين الأمريكي والروسي في المنطقة صراعاً صفرياً لا يُسمح فيه بتقاسم المكتسبات، وذلك لاعتبارات عدة، أهمها رفض الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لأي توسع روسي يُهدد مصالحهم. ونتيجةً لذلك، خسرت روسيا وجودها المسلح الرسمي في الأراضي السورية، وهو ما يُعد فقداناً لأهم نقطة ارتكاز لها في الشرق الأوسط. وكان ذلك أمراً طبيعياً في ظل ما تعانيه من حرب استنزاف في أوكرانيا.

تؤثر الأحداث في سوريا على السياسة العراقية وعلى علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي حال تصاعدت التوترات في المنطقة، قد يُمارس ضغط على العراق للحد من نفوذ إيران أو لدعم التحالفات الغربية في سوريا، وهو ما قد يُعقّد المواقف السياسية داخل العراق، الذي يسعى إلى تحقيق توازن بين هذه القوى المختلفة. ومن حيث منطق الحسابات الاستراتيجية، فإن التوجه الإيراني قد يميل إلى تعويض الخسائر التي مُنيت بها في سوريا، مما يستدعي البحث عن مكاسب جديدة في مناطق أخرى، قد يكون العراق واليمن في مقدمتها.

عملت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إنهاء الإعفاءات الممنوحة للعراق لشراء الغاز من إيران، وذلك في إطار حملة «الضغوط القصوى» التي ينتهجها ترامب تجاه طهران. وقرار عدم تمديد الإعفاء الممنوح للعراق عند انتهاء صلاحيته «يضمن عدم السماح لإيران بأي شكل من أشكال الإغاثة الاقتصادية أو المالية». يهدف الرئيس الأمريكي إلى «إنهاء تهديدها النووي، وتقليص برنامجها للصواريخ الباليستية، ومنعها من دعم الجماعات الإرهابية». تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة والعراق، مما يعني أن على العراق العمل على بناء تحالفات وشراكات إقليمية جديدة. فالسلوك التقليدي الذي يتبناه العراق في علاقات التعاون والشراكة الإقليمية والدولية بحاجة إلى مزيد من الفاعلية لبناء مصالح مشتركة مع دول جوار العراق.

وعليه، فإن فرصة العراق تكمن في الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في دعم التحول السوري بعد سقوط الأسد. هذا الدور يكتسب أهمية خاصة ويستدعي ضرورة التعاون الإقليمي والدولي. كما أن بغداد بحاجة إلى استراتيجية متكاملة تتجاوز المخاوف الأمنية، خاصة في ظل تطور العلاقات مع سوريا. فضلاً عن ذلك، هناك حاجة لتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والمناخ، بالإضافة إلى ضرورة فهم التحديات السياسية

التي يواجهها العراق، والعمل على تشكيل سياسة خارجية تتماشى مع التحولات الإقليمية الكبرى.[4]

الأمن الاقتصادي وتداعيات سوء التقدير

إن تزايد عدم الاستقرار في سوريا قد يؤثر على الاقتصاد العراقي بشكل غير مباشر. فمن الممكن أن يتأثر الاقتصاد العراقي بحركة التجارة عبر الحدود، خاصة في المناطق الغربية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر هذه الأحداث على قطاع النفط والموارد الطبيعية التي كانت تُدار عبر بعض المناطق الحدودية المشتركة مع سوريا.

يمكن ملاحظة التداعيات الاقتصادية على صعيد الاستثمار والتنمية، فقد يؤدي عدم الاستقرار إلى تراجع المشاريع التنموية والاستثمارات في العراق، مما يؤثر على خطط إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، إضافة إلى التأثير على النفط، نظراً لأن العراق يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، ومن ثم فإن الأحداث السورية تؤثر على أسعار النفط أو إنتاجه مما ينعكس تأثيرها على الاقتصاد العراقي وإن كان بطريقة غير مباشرة.

إلى جانب ذلك، تنظر الدول العربية إلى مرحلة إعادة الإعمار كفرصة لتعزيز مصالحها الاقتصادية، لكنها تدرك أيضاً أن غياب التنسيق قد يؤدي إلى فقدان هذه الفرصة لصالح قوى أخرى، مثل تركيا أو الشركات الغربية، ومع ذلك، فإن انخراطها في هذا الملف ليس فقط لأسباب اقتصادية، بل أيضاً للحد من النفوذ الإقليمي المنافس الذي قد يتحقق عبر هذه الاستثمارات. فالدول الخليجية تسعى إلى تمكين دورها في سوريا لأغراض تتعلق بتوسيع نفوذها وتأمين عدم تمدد نفوذ دول أخرى في سوريا بالشكل الذي يؤدي إلى تصادم المصالح وتعارضها، فالإدراك الجماعي قائم على ضرورة توسيع نطاق التعاون وإعادة الإعمار في سوريا ضمن حدود التعافي لتقليص التداعيات الاجتماعية التي يمكن أن تنقلها الفوضى إلى دول المنطقة وخصوصاً دول جوار سوريا.

في المجمل، يشكل تصاعد الأحداث في سوريا تأثيرات عميقة على السياسة العراقية، سواء على الصعيد الأمني أو السياسي أو الاجتماعي. هذا الوضع يفرض تحديات كبيرة على الحكومة العراقية في إدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية ضمن منطقة التفاعل مع الجوار الإقليمي والمصالح المتشابكة التي تتصل بحدود المنطقة.

4. علي فارس حميد، مصدر سبق ذكره.

ووفقاً لما تقدم، فإن المكتسبات التي حصلت عليها دول المحور الأول، والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني، وتركيا، تجعلها الرابح الأكبر في معادلة التفاعل الضمني. ومع ذلك، فإنها لا تزال تتوجس بمخاوف عالية بشأن مصالحها نتيجة سيطرة الجماعات المتشددة، المصنفة ضمن جماعات التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، على دفة الحكم في سوريا. وذلك لأن التجربة الأمريكية مع هذه الجماعات كانت مريرة، خصوصاً وأنها تتسم بسرعة تبدل المواقف والتوجهات، كما هو الحال مع ما حدث في أفغانستان، وهيمنة طالبان بعد فترة وجيزة من الانسحاب الأمريكي منها. وقد تتقدم الجماعات المسيطرة على الحكم في سوريا إلى ذات الخطوة، مما يعزز تلك المخاوف. إلى جانب ما أقدم عليه الكيان الصهيوني من ضربات عسكرية استهدفت المنشآت والآليات والمطارات العسكرية للجيش السوري خشية من استخدامها من قبل الجماعات، حيث تهدد أمنه القومي مستقبلاً، مما يزيد من تعقيد الصراع. أما تركيا، فيمكن اعتبارها المستفيد الأكبر مما حدث في سوريا، إذ تشير جميع المؤشرات إلى أن ما حدث هناك يعكس مقاربة تنطوي على نفوذ تركي يستمر لعقود.[5]

إن طبيعة التعقيد الذي يتصل بالمشهد السوري وتداعياته العابرة لحدوده الوطنية تكتسب درجة عالية من الإدراك الجماعي بالمخاطر التي تتضمنها، لاسيما الجوانب ذات الصلة بطوئفة الصراع وتشكيل مشهد جديد للتفاعل في المنطقة مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي العراقي والمصالح ذات العلاقة بالاستقرار الداخلي.

الخاتمة:

مع استمرار غموض المشهد السوري، يبقى العراق أمام عدة خيارات في كيفية التعامل مع القيادة الجديدة في دمشق. فمن جهة، قد يتجه نحو تعزيز التمثيل الدبلوماسي وفتح قنوات جديدة للحوار والتعاون، غير أن هذا الخيار قد يتقاطع مع المواقف السياسية الداخلية ومؤشرات الرضا الشعبي، التي تنطوي على حساسية إزاء الوضع الجديد في سوريا، سواء فيما يتعلق بتركيبة إدارة الدولة أو بالسلوكيات التي تنتهجها بعض الجماعات المتشددة الساعية إلى تأجيج الصراع الطائفي وتوسيعه ليشمل دول الجوار. ومن جهة أخرى، قد يواصل العراق تقييم ومتابعة علاقاته مع سوريا عبر المؤسسات الأمنية، ولا سيما جهاز المخابرات الوطني، الذي يحظى بدور محوري في إدارة هذا النوع من العلاقات، ويمكن أن

5. علي رزاق شحيت، التحول السوري وتداعيات انهيار النظام على المنطقة، المعهد العراقي للحوار، الموقع الالكتروني: https://hewariraq.com/post

يسهم في بناء وعي مشترك بأهمية التنسيق الثنائي في إدارة المصالح المشتركة.

وفي ظل اتساع أنماط إدارة التناقض بين القوى الإقليمية الفاعلة في الملف السوري فإن العراق قد يسعى أن يكون بعيداً عن التجاذبات التي ترافق المحاور الإقليمية التي تشكلت بفعل الوضع الجديد في سوريا، فجميع الخيارات تبدو ذات تداعيات سلبية، ويمكن أن يرافق الانخراط المباشر فيها أزمات مستحكمة يصعب إدارتها من قبل العراق. الأمر الذي يجعل تنسيق القضايا والتحسب من اهم أولويات مسؤولي ملف إدارة العلاقات مع سوريا.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org